الأمم المتحدة

A/74/342

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار يانغي لي المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٤٠.

* A/74/150.

021019 250919 19-14822 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات والتحديات في مجال حقوق الإنسان في ميانمار والتوصيات اللازمة للتصدي لها.

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٤٠، ما استجد من تطورات في ميانمار منذ أن قدمت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار يانغي لي تقريرها السابق إلى المجلس (A/HRC/40/68) وأدلت بإحاطة شفوية أمام المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢ – ولا تزال ميانمار تمنع المقررة الخاصة من الوصول إلى وجهاتها، مما يعرقل تنفيذ ولايتها والوفاء بالواجبات التي كلفها بها مجلس حقوق الإنسان. ونتيجة لهذا المنع من الوصول، قامت المقررة الخاصة بزيارة إلى تايلند من ٨ إلى ١٤ تموز/يوليه وإلى ماليزيا من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩. وفي تايلند، اجتمعت مع مسؤولين حكوميين، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في تايلند والمنطقة (بما فيها ميانمار) ومنظمات غير حكومية. وفي ماليزيا، تحاورت مع مسؤولين حكوميين وأجرت مناقشات مع الأمم المتحدة واللاجئين من ميانمار. وعقدت مداولات من بُعد مع فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار ومنظمات غير حكومية وخبراء ومدافعين عن حقوق الإنسان في ميانمار.

٣ – وطلبت المقررة الخاصة زيارة الصين، ولم تتلق ردا على هذا الطلب. وهي لا تزال تلتمس الفرص للتعاون مع حكومة ميانمار. وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها إلى ماليزيا وتايلند، أرسلت قائمة أسئلة إلى الحكومة ولم تتلق ردا عليها بعد.

ثانيا – التطورات الإيجابية

٤ – تثني المقررة الخاصة على إصدار تشريع بشأن حقوق الأطفال في تموز/يوليه، مما يمثل تحسنا مهما في توفير الحماية القانونية لحقوق الأطفال في ميانمار. وتلاحظ أن القانون ينص على توفير التعليم لجميع الأطفال ويرسي المعايير المتعلقة بعمل الأطفال. فبموجب القانون، لا يجوز تشغيل الأطفال في أسوأ أشكال العمل، ولا يجوز اعتبار أي طفل يقل عمره عن ١٤ عاما مؤهلا للعمل. ولجميع الأطفال الحق في تسجيل ميلادهم، والحد الأدنى المقرر لسن الزواج هو ١٨ عاما، وتُجرم الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥ – وتضطلع ميانمار بعمل مهم لإزالة العقبات التي تعترض الحصول على الخدمات الصحية والقانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتلاحظ المقررة الخاصة أنه يجري حاليا إعداد مشروع قانون بشأن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه وأن لقانون المخدرات لعام ٢٠١٨ تأثيرا إيجابيا في هذا المجال. ولكن لا تزال هناك مشكلات تتعلق على وجه الخصوص باستمرار القبض على الأشخاص الذين يحملون محاقن مستعملة تحتوي على بقايا مخدرات، الأمر الذي يثبط الناس عن إعادتها بالنظر إلى أن الشرطة لم تتلق توجيهات متعلقة بقانون المخدرات.

٦ – وفي حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أنها ستغلق ”الحسابات الأخرى“ التي تحتفظ بها مؤسسات اقتصادية مملوكة للدولة غير مشمولة بميزانية الدولة وتُستخدم دون رقابة. وهذه فرصة متاحة للحكومة لتحسين الشفافية في الاقتصاد ودعم زيادة إعمال الحق في الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تضمن حصول الإدارات المكلفة بإنفاذ اللوائح على قدر أكبر من الموارد، لا سيما في القطاعات التي لاحظت فيها المقررة الخاصة وجود مشكلات خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان مثل استخراج الموارد الطبيعية وتوليد الطاقة.

٧ - وأعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار مشروع خطة استراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وأتاحتها علنا لتلقي التعليقات عليها. وتعرب المقررة الخاصة عن شعورها بالتفاؤل إزاء اضطلاع اللجنة بأنشطة الدعوة لتعزيز القانون المؤسس لها، بوصفها من التدخلات الاستراتيجية المقترحة، الأمر الذي سيمكنها من تحسين إسهامها في مجال حقوق الإنسان في ميانمار. وتوصي المقررة الخاصة بتعديل القانون ليتواءم بالكامل مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ولا سيما ما ينص منها على أن يأتي المفوضون من خلفيات متنوعة، بما في ذلك المجتمع المدني، وعلى أن يتم اختيارهم في إطار عملية شفافة.

ثالثا - التنمية والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

ألف - الطاقة الكهرمائية والتنمية في ولايتي تشين وراخين

٨ - لاحظت المقررة الخاصة وجود نمط يسبق تشييد مشاريع الطاقة الكهرمائية الكبرى، مثل سدود كينغتاون على نهر نام تنغ في ولاية شان وسد هاتجي المقرر بناؤه على نهر سالوين في ولاية كايين. وكلاهما يقع بالقرب من مواقع الحملات الوحشية التي شنتها قوات تاتماداو في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، مما تسبب في فرار ما مجموعه مئات الآلاف من الأشخاص من الأقليات العرقية داخليا أو إلى تايلند. وقد أُحرقت قرى في الموقعين، وشُيدت مكانها منشآت عسكرية. وظل سكان القرى مشردين نتيجة للسدود والعسكرة المرتبطة بها. ولا تعلن الحكومة ولا المقاولون عن قدر كاف من المعلومات بشأن هذه المشاريع وغيرها من مشاريع الطاقة الكهرمائية. وفي ضوء هذا الافتقار إلى الشفافية، فإن المقررة الخاصة تطرح تساؤلات بشأن دور مؤسسة توليد الطاقة الكهربائية في تنمية الطاقة الكهرمائية، وهي مؤسسة اقتصادية مملوكة للدولة تعمل تحت مظلة وزارة الكهرباء والطاقة، وما إذا كانت لها صلات بالقوات المسلحة.

٩ - ومن هذا المنطلق، تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ بعد تلقي تقارير تفيد عن إجراء مسح في عام ٢٠١٩ للسدين المقترح إنشاؤهما على نهر ليمرو الواقع في البلدات المنكوبة بالنزاع في باليتوا في ولاية تشن ومروك - يو في ولاية راخين. وأفادت التقارير بأنه تم الانتهاء من دراسة جدوى إلا أنها لم تُنشر، وتعتزم حكومة تشن دعوة المستثمرين الدوليين لتنفيذ عملية الإنشاء السريع للسد في الولاية. ومع ذلك، شُرد سكان القرى من مواقع الفيضانات المحددة في الأشهر الأخيرة بسبب النزاع بين قوات تاتماداو وجيش أراكان. وتعيش أقلية داي العرقية على طول نهر ليمرو، وتتعرض ثقافتها ونمط معيشتها بالكامل للتهديد بسبب المشروع الذي تعارضه منذ البدء فيه. ولم تتلق المقررة الخاصة بعد أي تقارير عن إجراء مشاورات عامة وفقا لإجراءات تقييم الأثر البيئي.

١٠ - وكما ذكرت المقررة الخاصة في وقت سابق، ينبغي للحكومة، بعدما صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن تمتنع عن الدخول في معاهدات استثمارية تنطوي على تعارض بين التزاماتها بموجب تلك المعاهدات والعهد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على حكومات موطن المستثمرين الدوليين أن تتذكر أن جميع الدول الأطراف في العهد ملزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في الخارج التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التي يوجد مقرها في إقليمها أو تخضع لولايتها القضائية. ويمكن أن تؤدي أعمال الإنشاء غير المسؤولة للسدود على نهر ليمرو

إلى تقويض حقوق عشرات الآلاف من السكان في الحصول على مستوى معيشي مناسب، والعمل، والمشاركة في الحياة الثقافية، ومزاولة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية، والحصول على سكن لائق على أساس من عدم التمييز.

١١ - وخلصت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار إلى أن الحكومة تبذل جهودا متضافرة لإحداث تغيير جذري في معالم ولاية راخين الشمالية باسم التنمية، في أعقاب مزاعم ارتكاب جرائم دولية ضد طائفة الروهينغيا (A/HRC/42/CRP.3). ويجب على المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية والمستثمرين من القطاع الخاص التساؤل بجدية عما إذا كان تنفيذ مشاريع في ولاية راخين وحاليا في ولاية تش حاليا يمكن أن يعتبر متوافقا مع مسؤولياتها عن احترام حقوق الإنسان. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء المشروع الذي اقترحه البنك الدولي بشأن دعم الإنعاش والتنمية في راخين والذي يهدف إلى تقديم التمويل، من خلال الحكومة، إلى أنشطة التوظيف والأنشطة الأساسية المدرة للدخل في راخين. ويؤدي تدفق المعونة وأنشطة التنمية قبل اتخاذ خطوات مجدية للتصدي للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان إلى المخاطر المتمثلة في زيادة ترسيخ السياسات التمييزية واستمرار الحكومة في عزل طائفة الروهينغيا. ولذلك، ترحب المقررة الخاصة بالبيان الذي أدلى به البنك الدولي في حزيران/يونيه، بعد أن أثار المجتمع المدني هذه المسائل، والذي أفاد فيه بأن المشروع لن يستمر إذا كشفت إجراءاته المتعلقة بتوخي الحرص الواجب أن الظروف السائدة تقوض فعالية المشروع. وترفض المقررة الخاصة ادعاء الحكومة أن التنمية وحدها هي الحل للمشكلات القائمة في راخين. وتبين الخبرة في أجزاء أخرى من ميانمار أن عدم كفالة حماية حقوق الإنسان قبل تحقيق التنمية سيؤدي إلى تفاقم تأثير النزاع.

باء - تعدين اليشب

١٢ - في ٢٢ نيسان/أبريل في منطقة هباكانت بولاية كاشين، أُفيدَ عن قتل أكثر من ٥٤ من عمال المناجم بفعل انهيال وحلي وقع بسبب قيام عدة شركات بإلقاء النفايات بشكلٍ مخالف للقانون في منجم غير مستخدم وبسبب الأمطار الغزيرة. وتعمل بعض من هذه الشركات دون ترخيص ولها صلات مزعومة بميليشيات متحالفة مع القوات المسلحة ومنظمات عرقية مسلحة. وردَّت وزارة الموارد الطبيعية وحفظ البيئة على ذلك بتعليق أنشطة التعدين في المنطقة المحيطة بالانهيار، وأعلنت أنه سيُفرض وقف كامل لأعمال استخراج اليشب خلال موسم الأمطار، في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس. ومع ذلك، شهد يوم ٢٨ تموز/يوليه وقوع انهيال وحلي مميت آخر، أفيد بأنه أسفر عن قتل ما لا يقل عن ١٧ شخصا. وهذه ليست حوادث معزولة: إذ تقع مآسي من هذا القبيل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في منطقة هباكانت حيث تشكل الظروف تهديدا مميتا وتتعرض الفئات الأشد حرمانا من الناحية الاقتصادية - وهم عمال المناجم المهاجرون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي والمجتمعات المحلية المجاورة - لأشد المخاطر.

١٣ - وتدل الثغرات وأوجه عدم الاتساق وأوجه القصور التي تعتري الإطار التنظيمي القانوني والسياساتي، والتي تقترن بغياب التنسيق على مستوى حكومة الاتحاد ومستوى حكومات الولايات، وضعف الإنفاذ على أن العمل غير جارٍ على تخفيف الأثر البيئي السلبي الذي يخلفه تعدين اليشب في منطقة هباكانت، وأنه لا يُتاح للضحايا إلا عدد محدود من سبل الجبر. وأشارت مؤسسة ميانمار للجواهر أنه لا يمكن تنفيذ خطة إدارة بيئية للمنطقة، تعالج بعضا من هذه الإخفاقات، حتى عام ٢٠٢١ على أقل تقدير عندما تكون جميع التراخيص المتبقية قد انتهت.

١٤ - وترى المقررة الخاصة أن استمرار الحالة على ما هي عليه في منطقة هباكانت ينطوي على خطورة بالغة. وهي تحث الحكومةَ على إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للأزمة المعقدة والنظر في إعلان حالة الطوارئ البيئية بموجب قانون المحافظة على البيئة وتعليق جميع أنشطة التعدين إلى أجل غير مسمى. توصي بأن ترسي الحكومةُ فهمَها للحالة على الأرض في منطقة هباكانت وللطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الأضرار البيئية والأضرار المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال العمل على نطاق واسع، ولا سيما مع مجموعات المجتمع المدني المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة. وينبغي للحكومة من ثم أن توائم الإطار التنظيمي على أساس تلك المشاورات وأن تحسن التشريعات لكفالة إيجاد حماية بيئية شاملة وملائمة وأن تضمن تخصيص موارد كافية لبناء قدرات الإدارات الحكومية المكلفة بإنفاذ اللوائح.

جيم - الحقوق في الأراضي

١٥ - علمت المقررة الخاصة أن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي لعام ٢٠١٦ قد توقف. وهناك حاجة ماسة إلى تنفيذها من أجل بلوغ أهدافها الرئيسية المتمثلة في الاعتراف بالحقوق والإجراءات المتعلقة بالحيازة العرفية للأراضي وحمايتها في المناطق التي تسكنها أقليات عرقية، ووضع وتنفيذ عملية عادلة لاستعادة الأراضي، واعتماد قانون وطني للأراضي يتسق مع هذه السياسة. وفي ظل غياب هذا القانون، لا يوجد إطار قانوني واف للاعتراف بالحقوق في الاستخدام العرفي والمجتمعي للأراضي وتسجيلها وحمايتها. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة بهمة على تنفيذ سياسات على صعيد البلد تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من استخدام الأراضي باعتبارها وسيلة لتوليد الدخل من خلال الزراعة والصناعة والهياكل الأساسية والإيرادات الضريبية. وبدلا من سن قانون واحد للأراضي يحمي الحقوق، شرعت الحكومة في تنفيذ التعديلات التي أدخلت في عام ٢٠١٨ على قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر، وفي آب/أغسطس، أقر البرلمان قانونا جديدا لحيازة الأراضي ما زالت تتعين إحالته إلى الرئيس. ويعطي كلا القانونين الأولوية لحيازة الأراضي للأغراض التجارية، مما يزيد من صعوبة تسوية حالات الأراضي التي تمت مصادرتها منذ فترة طويلة ويؤدي إلى إثارة الاحتجاجات من جانب المجتمعات المحلية المتضررة. ويفيد مراقبون من المجتمع المدني بأن عدد الحالات الجديدة لمصادرة الأراضي آخذ في الزيادة نتيجة لهذا النهج.

١٦ - ويؤدي انعدام الأمن فيما يتعلق بحيازة الأراضي إلى تقويض العديد من الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن أن يرقى إلى مستوى انتهاك الحظر المفروض على عمليات الإخلاء القسري. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى الحكومة للوقف الفوري لتنفيذ القوانين المتعلقة بالأراضي بمفعول رجعي. وتحث بقوةٍ المجلس الوطني لاستخدام الأراضي، المكلف بصياغة القانون الوطني للأرضي، على توخي الشفافية في عملياته، والعمل بصورة مجدية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، والمضي بشكل حاسم في عمله.

دال - الإنترنت والحقوق

١ - إغلاق الإنترنت

١٧ - في ٢١ حزيران/يونيه، تم تعليق خدمات الإنترنت المتنقلة في بلدات بوناجيون وراثيدونغ ومروك - يو وكيواكتاو ومينبيا وميبون ومنغداو وبوثيادونغ في ولاية راخين، وفي باليتوا في ولاية تشن.

وجاء ذلك في أعقاب أمر توجيهي صادر عن وزارة النقل والاتصالات إلى مقدمي خدمات الإنترنت المتنقلة الأربعة: ميانما لخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتيلينور، وأوريدو، وميتيل. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إصدار هذا الأمر، وقد تم ذلك بموجب المادة ٧٧ من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لغرض معلن هو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وبعد مرور أكثر من شهرين، لا يزال قرار التعليق ساريا ويطال أكثر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص في منطقة لا تتوفر فيها القدرة على الاتصال بالإنترنت الأرضية إلا لعدد قليل من الأشخاص. وفي سياق النزاع بين القوات المسلحة لميانمار (تاتماداو) وجيش أراكان، يؤثر إغلاق الإنترنت تأثيرا شديدا على حقوق متعددة، بما في ذلك الحقوق في السلامة والأمن، والصحة، والتعليم، والغذاء، والمأوى، وكسب العيش، كما أن له آثارا على الحقوق في حرية التعبير والمعلومات والمشاركة وتكوين الجمعيات والتجمع. ولم تبرر الحكومة الإغلاق الشامل للإنترنت باعتباره ضروريا ومتناسبا لتحقيق الهدف المعلن. ومن المرجح أن يرقى هذا الإجراء إلى مستوى العقاب الجماعي وأن يشكل انتهاكا للقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتهيب المقررة الخاصة بالحكومة أن ترفع التعليق فورا وأن تعدل المادة ٧٧ لمواءمتها مع المعايير الدولية.

١٨ - وبالنظر إلى أن مقدمي خدمات الإنترنت المحلية والمتعددة الجنسيات ملزمون بالامتثال للتوجيهات الصادرة عن الحكومة، فقد كان لزاما عليهم التقيد بالإغلاق. ويجب الآن على الشركات المشاركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميانمار النظر في هذه السابقة التي أُرسيت وفي الوجود المستمر لإطار قانوني يمكّن الحكومة من اتخاذ إجراءات مماثلة في المستقبل. ومن المهم للغاية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون ''الحماية والاحترام وتوفير سبل الانتصاف''، مما قد يؤدي إلى انخفاض مبيعات الشركات إذا تبين أن المخاطر كبيرة للغاية.

٢ - تنظيم حرية التعبير

١٩ - تساور المقررة الخاصة مخاوف بشأن آثار تنظيم محتوى الإنترنت من قبل الحكومة وشركات الإنترنت على الديمقراطية والحقوق[(١)]. وتخضع حرية التعبير المشروع لإدارة مفرطة، حيث تُستخدم عدة قوانين بصورة مباشرة في تنظيم استخدام الإنترنت وتتضمن أحكاما جنائية تتعلق بالتشهير. وفي الوقت نفسه، لا تخضع حوادث التحريض على العنف والتمييز والكراهية عبر الإنترنت لإدارة كافية. وسبق للمقررة الخاصة أن أثارت قضايا تتعلق بالدور الذي أداه فيسبوك في الفظائع التي ارتكبت ضد الروهينغيا في عام ٢٠١٧ والطريقة التي يدير بها عملياته في ميانمار. وبينما تفيد إدارة فيسبوك بأنها اتخذت إجراءات منها إزالة حسابات في عدة مناسبات، أفيدَ بأن التحريض عبر الإنترنت ضد الأقليات العرقية والدينية في ميانمار، ولا سيما الطوائف الإسلامية، ما زال منتشرا على نطاق واسع. ومنذ تصاعد حدة النزاع بين جيش أراكان وتاتماداو، أفاد مراقبو المجتمع المدني أنهم لاحظوا زيادة في التحريض على العنف ضد جماعة راخين الإثنية. وأفادوا أيضًا أن عدد المدافعين عن حقوق الإنسان المستهدفين من خلال الإيذاء عبر الإنترنت في تزايد. ويشكل انتشار المعلومات الخاطئة والدعاية العسكرية المنسقة ومدى تأثيرها على الرأي العام مصدر قلق إضافي.

(١) شركة الإنترنت هي أي شركة تقوم بمعظم أعمالها عبر الإنترنت، مثل شركات التواصل الاجتماعي.

٢٠ - ويساور المقررة الخاصة قلق إزاء إمكانية استخدام قانون مكافحة خطاب الكراهية الذي تتم صياغته حاليًا من دون شفافية لزيادة تقييد حرية التعبير إذا ما احتوى على أحكام تجرم حرية القول. وتحث المقررة الخاصة الحكومة مرة أخرى على اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لمكافحة التحريض على العنف، والتمييز والكراهية وفقا لخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، وتؤيد بقوة النداءات التي وجهها المجتمع المدني للحكومة كي تعتمد قانوناً وسياسة شاملين من أجل مكافحة التمييز وتحقيق المساواة، تتم صياغتهما في إطار من التشاور الوثيق مع المجتمع المدني وأعضاء الأقليات الدينية والإثنية. ويجب على الحكومة أيضًا أن تبذل جهودًا متضافرة لدعم الوئام بين الأديان والطوائف بصورة حقيقية من خلال التعليم وغيره من الوسائل، وتشجيع محو الأمية الرقمية، وأن تلزم شركات الإنترنت باحترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها.

٢١ - ويجب أن تعتمد شركات الإنترنت التي لها عمليات في ميانمار المبادئ الراسخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان كأساس لسياسات وعمليات تنظيم المحتوى. ومن الضروري أن تقوم الشركات بتطوير وتنفيذ هذه العمليات على نحو متسق وشفاف. وبالرغم من أن العمليات الآلية لها دور في تنظيم المحتوى، يتطلب التنوع والتعقيدات المتعلقة باللغة والترجمة والثقافة والسياق في ميانمار أن يظل الدور الذي يضطلع به المراقبون البشريون أساسياً، ومن المهم للغاية أن تخصص الشركات ما يكفي من الموارد لذلك.

رابعا - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - الحقوق الديمقراطية والحريات

٢٢ - تفيد التقارير الواردة من المجتمع المدني أن عدد الشكاوى الجنائية المرفوعة ضد الأفراد الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع قد ارتفع منذ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبحسب ما ورد، هناك ٤٥ سجيناً سياسياً يقضون أحكاماً بالسجن و ٤٧٢ شخصاً ينتظرون المحاكمة بتهم ذات دوافع سياسية، منهم ١٧٥ في السجن. وترجع الزيادة إلى حد كبير إلى قيام قوات الأمن بتقديم شكاوى ضد الصحفيين الذين ينشرون تقارير عن النزاع بين تاتماداو وجيش أراكان. وفي نيسان/أبريل، أفيد أنه تم توجيه تهم بموجب المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات ضد يي ني، رئيس تحرير مركز الأخبار ''أييارودادي''، بسبب تغطية المنشور الصادر عن المركز أخبار القتال الدائر في مراوك يو، بولاية راخين. وما زال أونغ مارم أو، محرر مجموعة تطوير وسائل الإعلام، التي ما فتئت تنشر تقارير مستفيضة حول النزاع في راخين، مختبئًا بعدما أفيد بأن شكاوى جنائية قُدمت ضده من قِبل شرطة الفرع الخاص بموجب قانون الجمعيات غير المشروعة. واستدعت الشرطة ستة نشطاء نظموا احتجاجاً بعنوان ''أرواح أهل راخين غالية'' في سيتوي في ٢ تموز/يوليه. فقد دعوا إلى السلام وإلى وضع حد لاستهداف المدنيين وإلى إحقاق العدالة للمدنيين الذين لقوا حتفهم في الاحتجاز العسكري في عام ٢٠١٩. ويواجه هؤلاء النشطاء تهما غير معروفة وتفيد الأنباء الواردة أنهم يخشون نقلهم إلى الاحتجاز العسكري إذا امتثلوا لأمر الاستدعاء.

٢٣ - وما زال النشطاء والصحفيون وعامة الناس توجه إليهم تهم بتشويه سمعة الجيش، كما يتعرض المدافعون عن حقوق الأرض والبيئة والأقليات العرقية لخطر الملاحقة القضائية بسبب الإفصاح عن آرائهم.

وفي أواخر آب/أغسطس، أُدين المخرج السينمائي ومؤسس مهرجان حقوق الإنسان كرامة الإنسان الدولي للأفلام السينمائية مين هتين كوكو غيي، بموجب المادة ٥٠٥ (أ) من قانون العقوبات بزعم التشهير بتاتماداو عبر فيسبوك. وهو محتجز في سجن إنسين منذ ١٢ نيسان/أبريل ورُفض الإفراج عنه بكفالة، رغم إصابته بسرطان الكبد. واحتُجز أيضا ثمانية أعضاء في فرقة Peacock Generation Thangyat في سجن إنسين، ومنهم من هو محتجز منذ نيسان/أبريل ومنهم من هو محتجز منذ أيار/مايو، ويواجهون تهمًا بموجب قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية وقانون العقوبات بسبب عرض يسخر من تاتماداو. والمراسل الصحفي أونغ كي مين، المعروف أيضًا باسم ناندا، محتجز منذ أيار/مايو وهو يواجه تهمًا متعددة بموجب قانون العقوبات بسبب تغطيته لاحتجاج يدافع عن الحقوق المتعلقة بالأرض والحقوق البيئية خارج مصنع للأسمنت في ماندالاي. وفي ولاية كاياه، رُفعت دعاوى ضد ستة من نشطاء تابعين للحزب التقدمي الوطني الكاريني بموجب قانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم بسبب معارضتهم لبناء تمثال للجنرال أونغ سان في لويكاو، عاصمة الولاية. واتُّهم اثنا عشر مزارعًا أثناء احتجاجهم على استيلاء الجيش على أراضيهم في بلدية ديموسو في ولاية كاياه ووجهت تهم أيضا بموجب قانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم إلى ثلاثة صحفيين قاموا بتغطية احتجاجاتهم. وتدعو المقررة الخاصة إلى إسقاط جميع هذه التهم الملفقة.

٢٤ - وتمثل هذه الحالات اتجاها مقلقا للغاية قبل الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠٢٠، بالنظر إلى أن قمع الحريات الديمقراطية يقوض ممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وتلاحظ المقررة الخاصة أن المشاركة على قدم المساواة أمر أساسي لتعزيز جميع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة الشاملة للجميع. ولذلك، فهي تدعو الحكومة إلى الكف فورا عن تجريم الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ويجب على الحكومة أن تقوم على وجه السرعة بتهيئة بيئة تمكِّن الجميع من ممارسة حقهم في المشاركة، من خلال الاعتراف بجميع حقوق الإنسان وحمايتها. فهذا أمر ضروري من أجل استعادة المصداقية فيما يتعلق بالتزام الحكومة بالتحول الديمقراطي.

باء - الحرية الدينية

٢٥ - وافقت حكومة إقليم ساغاينغ على إعادة فتح مسجدين في بلدة تشاك في عام ٢٠١٨ كانا قد دُمرا خلال أعمال شغب معادية للمسلمين وقعت في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، حاول مسؤولو البلدة منع ذلك، بطرق من بينها إجراء تصويت عام نُشرت نتائجه عبر فيسبوك. وفي أيار/مايو، أعيد فتح أحد المسجدين في نهاية المطاف؛ وما زال الآخر مغلقا. وفي الشهر نفسه، خلال شهر رمضان، أجبرت ثلة من الغوغاء ذوي التوجهات القومية ثلاثة من مواقع الصلاة الإسلامية المؤقتة في يانغون على أن تغلق أبوابها. ووردت أنباء تفيد أن المصلين تعرضوا للتهديد بالهراوات والسكاكين في حين امتنع مسؤولو الشرطة والبلدة عن التدخل. ومع ذلك، اتُّهم اثنان من زعماء الغوغاء في وقت لاحق بموجب قانون العقوبات بالإخلال بالسلام. وبعد إغلاق مواقع الصلاة الإسلامية تلك، سافر راهب بوذي بارز إلى أحدها وقدم باقة من الورد الأبيض كبادرة تضامن مع المصلين المسلمين. واستجاب نشطاء التقارب بين الأديان من خلال إطلاق ''حملة الورود البيضاء'' وتوزيع الورود في يانغون وساغاينغ وأماكن أخرى في البلاد في الأيام التالية. وتشعر المقررة الخاص بالارتياح إزاء ذلك وتدعو الحكومة إلى تمكين الأفراد والمجتمع المدني من القيام بمزيد من أنشطة التضامن بين الأديان.

٢٦ - وما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن تعرض مسيحيين للتمييز ولتقليص حقهم في حرية ممارسة الشعائر الدينية من جراء التحول القسري إلى البوذية. وفي أيار/مايو، أُجبر ثلاثة مسيحيين من بلدة آن، ولاية راخين، على توقيع وثائق أعدها مسؤولو القرية والرهبان المحليون للتأكد من تحولهم إلى البوذية بعد تهديدهم بالطرد من منطقة القرى إذا رفضوا. وتلقت أيضًا تقارير تفيد بأن أولياء أمور أطفال من عائلات مسيحية في تشين ما زالوا يُرغمون على إرسال أطفالهم إلى مدارس داخلية بوذية، تعرف باسم مدارس نا تا لا. وتعمل هذه المدارس تحت إشراف سلطة وزارة شؤون الحدود التي يديرها الجيش بدلاً من أن تخضع لإشراف وزارة التعليم، وهناك ١٠ على الأقل من هذه المدارس في ولاية تشين. وتقدم هذه المؤسسات التعليم المجاني والمأوى لأطفال الأسر الفقيرة الذين لا يمكنهم بدون تلك المؤسسات الحصول على قسط معقول من التعليم في المناطق الريفية في تشين. وبمجرد إرسال الأطفال إلى هذه المدارس، لا يستطيعون رؤية أسرهم أو استخدام أسمائهم المسيحية أو الذهاب إلى الكنيسة أو استخدام لهجات الشين. فالعبادة البوذية إلزامية، ويتم إدخال العديد من الأطفال في سلك الرهبنة. وتفيد التقارير أن العمل الحكومي بعد التخرج يتاح فقط بشرط التحول إلى البوذية. ويتعين على الحكومة أن تواجه هذا البرنامج الذي ترعاه الدولة للدمج الديني والثقافي القسري. فبتصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكون قد قبلت الالتزام باتخاذ خطوات فورية نحو الإعمال التدريجي للحق في التعليم وسبل العيش على أساس عدم التمييز على أساس ديني أو إثني أو غيره.

جيم - العدالة وسيادة القانون

٢٧ - يبدو أن الحكم بموجب القانون لا يزال هو الواقع في ميانمار، بالنظر إلى أن القانون والنظام لهما الأولوية على تحقيق العدالة للجميع. وأُسقطت مؤخرًا التهم الموجهة ضد الصحفي سو وين، الذي أُجبرَ على السفر من يانغون إلى ماندالاي مرارًا لأكثر من عامين لمواجهة الدعاوى التي رفعها مقدم الشكوى الذي لم يمثل أمام المحكمة بانتظام. ومما يناقض مبدأ الإنصاف أن يجبر شخص ما على المشاركة في مثل هذه الإجراءات. وكان صحفيا رويترز وا لون وكياو سوي أوو من بين آلاف السجناء الذين نالوا عفواً رئاسياً في نيسان/أبريل وأيار/مايو وأفرج عنهم. ورغم ذلك، فبالنظر إلى ثبوت إدانتهم في المحكمة الابتدائية بأدلة ملفقة ورفض طعونهم على جميع المستويات، سلطت هذه القضية الضوء على عدم الاستقلال السائد على كامل نطاق السلطة القضائية. وتوصي المقررة الخاصة بأن تنفذ جميع الجهات الفاعلة في قطاع العدالة بصدق الإصلاحات التي جرى القيام بها، بما في ذلك مدونة الأخلاقيات القضائية لقضاة ميانمار ودليل المحاكمات العادلة الخاص بموظفي القانون، وأن تشارك بشكل مفيد في إجراء مزيد من الإصلاحات لتحسين استقلالية القضاء واحترام حقوق المحاكمة العادلة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون في إمكان موظفي القانون (المدعون العامون) سحب الدعاوى التي يرفعها مقدمو الشكاوى التي لا تصب في مصلحة العدالة.

٢٨ - وتشير التقارير إلى أن الظروف التي يواجهها نزلاء السجون ما زالت غير مستوفية لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وما زال اكتظاظ السجون يمثل مشكلة كبيرة، ورغم اتخاذ الحكومة تدابير جزئية لمواجهة هذه المشكلة عن طريق الإفراج عن الآلاف من السجناء خلال الجولة السنوية للعفو الرئاسي، ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين الظروف. وتلقت المقررة الخاصة تقارير مقلقة للغاية عن أعمال شغب وقعت في سجون في شوبيو، وماو لايت، وهاب - ان، وميتكينينا، وثياروادي، وتافوي، وباتين في أيار/مايو. وبحسب ما ورد، قمعت السلطات

أعمال الشغب التي اندلعت في شوبيو بطريقة عنيفة استخدمت فيها الغاز المسيل للدموع وأطلقت النار على السجناء، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص. وعليه، يجب إجراء تحقيق فعال ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

٢٩ - وتلقت المقررة الخاصة العديد من التقارير المتعلقة بأفراد من أصل راخيني وجهت إليهم تهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب. ويتضمن القانون تعاريف فضفاضة يمكن أن تسيء السلطات استخدامها بسهولة. وينص هذا القانون على إنشاء لجنة مركزية لمكافحة الإرهاب، يرأسها وزير داخلية الاتحاد، يحق لها إدراج الأفراد والجماعات في قوائم الإرهاب، دون رقابة فعلية، ودون إمكانية مراجعة القرارات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أعلنت اللجنة المركزية بشكل صريح أن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هو منظمة إرهابية بموجب القانون، وكانت هذه المرة الأولى والوحيدة التي يُتخذ فيها إعلان كهذا. لذلك فإنه من دواعي القلق الشديد أن يصنَّف جيش أراكان كمنظمة إرهابية أيضًا على ما يبدو، ولكن لم يعلن ذلك رسميا، كما توجَّه إلى الأشخاص تهم بارتكاب أعمال إرهابية. ويجب تعديل قانون مكافحة الإرهاب ليتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال تضييق نطاق التعريفات وإنشاء رقابة مستقلة على اللجنة المركزية.

خامسا - إصلاح القوانين

٣٠ - لم تتخذ أي خطوات لتعديل أو إلغاء أحكام القوانين المثيرة للجدل التي قالت عنها المقررة الخاصة مرارا إنها تحتاج إلى إصلاح حتى تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه القوانين قانون العقوبات، وقانون الأسرار الرسمية، وقانون الجمعيات غير القانونية، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم. وبالنظر إلى أنه من المقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠، تحث المقررة الخاصة الحكومة على إعطاء الأولوية للإصلاح، لأن قيامها بذلك سيدعم النقاش والمشاركة الفعالة. ويتعين على الحكومة أن تُبدي الإرادة السياسية اللازمة لإحداث تلك التغييرات، التي ستعزز عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

٣١ - ولا يزال القانون المقترح لمنع العنف ضد المرأة وحمايتها منه حتى الآن مجرد مشروع قانون. ويُقلق المقررة الخاصة أن تعاريف العنف الجنسي والاغتصاب قد لا تكون متوافقة ربما مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهي تحث الحكومة على أن تعيد صياغة مشروع القانون، حتى يصبح متوافقا تماما مع الاتفاقية، وأن تقره كقانون دون تأخير.

٣٢ - وقدمت اللجنة البرلمانية المكلفة باقتراح تعديلات دستورية ٣ ٧٦٥ مقترحا في تموز/يوليه. وتحث المقررة الخاصة البرلمانيين على أن يضعوا حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية نصب أعينهم دائما وهم يناقشون هذه المقترحات. فمن أجل التأكد من أن ميانمار ستصبح دولة ديمقراطية تماما في المستقبل، ينبغي لأي عملية لإقرار دستور مُعدّل أن تسفر عن سيطرة السلطات المدنية على جميع أجزاء الحكومة والمؤسسة العسكرية وإزالة الهياكل القانونية التي تديم الإفلات من العقاب، من أجل ضمان عدم حدوث انتهاكات جماعية خطيرة لحقوق الإنسان في المستقبل.

٣٣ - ويشكل الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة جزءا لا يتجزأ من الحق في حرية التعبير والرأي. وتدرك المقررة الخاصة أن هناك مشروعا لقانون الحق في المعلومات تمت صياغته،

وينبغي لهذا القانون أن يتيح الوصول بطريقة سهلة وسريعة وفعالة وعملية إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة والتي تخدم المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت معلومات بشأن قانون جديد مقترح يتعلق بالسجلات والمحفوظات الوطنية. وبموجب مشروع القانون هذا، تتمتع الحكومة بسلطة تقديرية واسعة تسمح لها بتصنيف أي معلومات على أنها ''سرية للغاية'' والحفاظ على سريتها لمدة ٣٠ عاما، دون أن تكون هناك أي إمكانية لاستعراضها أو لممارسة رقابة مستقلة عليها. ويُلزم مشروع القانون بتقديم طلبات لاستعراض المعلومات الخاصة بالحكومة دون أن يحدد الأسس التي قد تستند إليها الحكومة عند البت في هذه الطلبات، ويُعامل الوصول إلى المعلومات دون إذن على أنه جريمة جنائية عقابها السجن. وتقترح المقررة الخاصة ألا تمضي الحكومة في مشروع القانون هذا وأن تسن بدلا منه قانونا بشأن الحق في المعلومات يكون متوافقا مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وينبغي لهذا القانون ألا يتضمن جرائم جنائية عقوبتها السجن.

سادسا – النزاع المسلح والعنف

ألف – الحالة في ولاية راخين

٣٤ – لا يزال النزاع المسلح مستمرا بين تاتماداو وجيش أراكان، وناقشت المقررة الخاصة الوضع المتدهور مع العديد من الأشخاص من ولايتي راخين وتشين أثناء البعثة التي زارت خلالها ماليزيا وتايلند. ولا تزال الحكومة تمنع إيصال المساعدات الإنسانية خارج المدن الرئيسية بعد الأمر التوجيهي الذي أصدرته حكومة الولاية في كانون الثاني/يناير، فيما عدا مساعدات الصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي. ويسري المنع على المناطق المتضررة من النزاع في بوناغيون وكياكتاو وراثيداونغ وبوثيداونغ ومونغداو، ومنبيا التي أضيفت إلى هذه المناطق في أواخر حزيران/يونيه. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في المساعدات والخدمات الأساسية التي تستهدف ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ شخص. ويجب رفع هذه القيود. ويعاني الناس من صعوبة التنقل فيما بين أجزاء الولاية، بما يشمل التنقل بحثا عن ممر آمن، بسبب الوجود الأمني المكثف وحظر التجول الممتد من الساعة ٩ مساء حتى الساعة ٥ صباحا في بوناغيون وراثيداونغ وكياكتاو ومراوك – يو ومنبيا، الذي فرضته حكومة الولاية. كما أن تعليق خدمة البيانات على الإنترنت على الهواتف المحمولة يؤثر سلبا بدرجة كبيرة على قدرة المدنيين الموجودين في المناطق المتضررة من النزاعات والفيضانات الناجمة عن الرياح الموسمية على تلقي معلومات حول السلامة والأمن والتواصل مع بعضهم والتماس المساعدة. ووردت تقارير من المجتمع المدني تفيد بتشريد ما يصل إلى ٠٠٠ ٦٥ شخص في ولايتي راخين الشمالية وتشين الجنوبية منذ كانون الثاني/يناير بسبب النزاع، وتشريد أو إجلاء أكثر من ٠٠٠ ١٢ شخص بشكل مؤقت نتيجة للفيضانات التي حدثت مؤخرا في هذه المناطق. وفي عام ٢٠١٩، استقال حوالي ٢٠٠ من مديري القرى بسبب الخوف في راخين الشمالية. ويؤدي مديرو القرى دورا هاما في الحكم، بما في ذلك اضطلاعهم بدور حلقة الوصل بين الحكومة وأهل القرى، وتخشى المقررة الخاصة على رفاه أهل القرى في غيابهم.

٣٥ – ويستخدم كل من تاتماداو وجيش أراكان قذائف المدفعية وإطلاق الرصاص في عدة بلدات في ولاية راخين الشمالية، ومن المعروف أن تاتماداو استخدمت طائرات هليكوبتر مسلحة. وتسبب انفجار الألغام الأرضية والقصف العشوائي وإطلاق الرصاص في إصابة وقتل مدنيين، منهم أطفال. ففي إحدى الحوادث المبلغ بها في أواخر آذار/مارس، قُتل أربعة من أفراد أسرة واحدة وامرأة مسنة

بعد قصف عشوائي وإطلاق رصاص في قرية سيتاونغ بمنطقة بوثيداونغ. ووردت تقارير تفيد بأن تاتماداو أحرقت المنازل في قرية آميت تونغ بمنطقة راثيداونغ وفي قرية ألاي تشونغ بمنطقة بوثيداونغ، في أوائل تموز/يوليه. واستهدفت تاتماداو المدنيين أيضا، ففي أواخر تموز/يوليه، أُطلقت تاتماداو الرصاص على أحد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ووُجهت إلى المصاب لاحقا اتهامات بموجب قانون مكافحة الإرهاب أثناء تعافيه من جراحه في المستشفى، حيث زعمت الشرطة أنها عثرت على قنبلة يدوية معه. وتثبت هذه الحالات، والكثير غيرها، أن الأطراف في النزاع تنتهك التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بأن تحمي المدنيين والأعيان المدنية، وتتخذ ما يلزم من التدابير الاحتياطية، وتتأكد من مهاجمة الأهداف العسكرية فقط دون غيرها. ويقلق المقررة الخاصة أن بعض الحوادث قد ترقى ربما إلى مستوى جرائم الحرب، لذا يجب التحقيق في هذه الجرائم المزعومة ومقاضاة مرتكبيها.

٣٦ - وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن الانتهاكات التي يرتكبها جيش أراكان، والتي تشمل اختطاف قرويين وحرمانهم من حريتهم بصورة تعسفية. وأفيدَ بأن بعض هؤلاء أُطلق سراحهم منذ وقت قريب. وتحتجز تاتماداو عشرات الرجال والفتيان للاشتباه في ارتباطهم بجيش أراكان، بينهم ٣٦ شخصا ألقي القبض عليهم في شهر حزيران/يونيه وحده. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، احتجزت تاتماداو ٢٧٥ رجلا وفتى تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٦٠ سنة في مدرسة في قرية كياوكتان بمنطقة راثيداونغ. وبعد ثلاثة أيام، أفيد بأنهم حرموا فيها من الطعام والماء الكافيين وخضعوا للاستجواب، قُتل ستة أشخاص رميا بالرصاص وأصيب ثمانية آخرون بجروح خلال الاضطرابات الذي وقعت، وتوفي لاحقا رجلان من المصابين. وبعد ذلك، وُجهت اتهامات إلى سبعة رجال وفتى عمره ١٧ سنة بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من قيام الجيش واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بالتحقيق في الحادث، فإن المعلومات التي وردت في أعقاب التحقيقات توضح للمقررة الخاصة أنها لم تكن مستوفية للمعايير الدولية. وفي ٣ تموز/يوليه، احتجز الجيش واستجوب ٤٠ من أهل القرى في مدرسة في قرية كان باين بمنطقة راتيداونغ. وتلاحظ المقررة الخاصة أن المدارس يجب ألا تُستخدم لأغراض عسكرية لأنها مواقع محمية، بموجب القانون الإنساني الدولي، و ''مناطق سلام'' بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٣٧ - وأفيد بأن سبعة أشخاص آخرين ماتوا أثناء احتجازهم من قبل الشرطة في ولاية راخين منذ كانون الثاني/يناير، ووردت مزاعم خطيرة بشأن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وفي أيار/مايو، قُبض على ٢٧ رجلا من قرية ليتكا بمنطقة مروك - يو ووجهت إليهم اتهامات بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وفي حزيران/يونيه، أفادت تقارير بأن ثلاثة منهم ماتوا وهم رهن الاحتجاز في سيتوي، وادعت المؤسسة العسكرية أن سبب الوفاة هو التعرض لنوبات قلبية والانتحار شنقا وأعراض انسحاب المخدرات من الجسم. وفي الشهر نفسه، أُلقي القبض على ثمانية آخرين من أهل القرى في مراوك - يو، توفي منهم اثنان وهم رهن الاعتقال. ولا بد من إجراء تحقيق مستقل ونزيه في كل حالة من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، ولا بد من محاسبة الجناة. وعلى الرغم من أن تاتماداو أعلنت عن إجراء هذا التحقيق، فإن المقررة الخاصة تلاحظ أنه من المستبعد جدا، بناء على نتائج التحقيقات السابقة التي اضطلعت بها تاتماداو، أن يكون هذا التحقيق مستوفيا لمعايير الفعالية اللازمة.

٣٨ - وتلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أن بعض الرجال الذين قبضت عليهم تاتماداو احتُجزوا في عزلة تامة، أي أنهم حرموا من إمكانية الاتصال بأسرهم أو بممثل قانوني. وزُعم أن رجلاً ألقي القبض عليه في ٨ آب/أغسطس في قرية كاووكيان بمنطقة بوثيداونغ تعرض لصدمات كهربائية أثناء احتجازه في عزلة

تامة، واعترف بعدها بارتباطه بجيش أراكان. وفي ١٣ آب/أغسطس، وُجهت اتهامات إلى عدة أشخاص آخرين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في المحكمة في منطقة بوثيدونغ. وتشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ تجاه استخدام الاحتجاز في عزلة تامة لأنه قد ييسر استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وهي تدعو إلى إنهاء هذه الممارسة وكفالة الحق في المحاكمة العادلة لجميع المحتجزين.

٣٩ - وتلقت المقررة الخاصة تقارير تفيد عن إخضاع الناس في ولايتي راخين وتشين للعمل القسري. فمنذ شباط/فبراير، تقوم قوات تاتماداو بتشغيل أشخاص بالقوة لحمل أكياس الأرز وتخزينها في قاعدتها قرية خاماونغوا ببلدة باليتوا، التي يستلزم الوصول إليها القيام برحلة طويلة بالدراجات النارية والمراكب وعلى الأقدام. وفي أيار/مايو، أُجبرت كل أسرة في أربع قرى بمنطقة باليتوا على أن تزود تاتماداو بعامل لنقل الأغذية إلى قوات تاتماداو.

٤٠ - ويؤثر النزاع مع جيش أراكان أيضا على أفراد الروهينغيا المتبقين في ولاية راخين الشمالية، الذين ما زالوا يعيشون ظروفا معيشية مأسوية. ونتيجة للقيود المفروضة على حركتهم، فهم عاجزون عن مغادرة قراهم والوصول إلى سبل كسب العيش. ويؤدي ذلك إلى اعتمادهم على المعونة الإنسانية، التي تقلصت قدرتهم على الوصول إليها إلى حد قوضت ما لديهم من وسائل أساسية تعينهم على البقاء على قيد الحياة. وتلقت المقررة الخاصة أيضا تقارير تفيد عن وقوع اعتداءات على أفراد طائفة الروهينغا في سياق النزاع مع جيش أراكان. ففي نيسان/أبريل، قُتل أفراد من طائفة الروهينغا يصل عددهم ربما إلى العشرات عندما أطلقت طائرات هليكوبتر تابعة لتاتماداو النار عليهم وهم يجمعون الحطب في جنوب منطقة بوثيدونغ. وأفيد عن إصابة امرأة حامل من الروهينغا بالرصاص وإسقاط حملها في نيسان/أبريل في قرية سن ثاي بين بمنطقة بوثيداونغ وإصابة فتى من الروهينغا بشظايا، في أواخر تموز/يوليه، في القرية نفسها عندما سقطت عليها ثلاث قذائف. وما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير تفيد عن وقوع حوادث ضرب وقتل وإحراق منازل ومتاجر أرز.

باء - الحالة في ولايتي كاشين وشان

٤١ - ظل وقف إطلاق النار الذي أعلنته تاتماداو من جانب واحد ساريا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بخمسة من مراكز القيادة الإقليمية في شمال ميانمار وشرقها ومُدد مرة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٩ لمدة شهرين آخرين. وبالرغم من وقف إطلاق النار، استمرت أعمال التسلح والاشتباكات بشكل متقطع بين تاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة في تلك المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت اشتباكات بين المنظمات العرقية المسلحة في ولايتي شان الشمالية وكاشين طوال فترة وقف إطلاق النار المعلن. وكان الوضع متفاقما بشكل خاص في شان الشمالية، حيث تشرد فيها ٠٠٠ ١١ مدني بشكل مؤقت حتى نيسان/أبريل، ووقعت عدة اشتباكات في بلدة كوتكاي في حزيران/يونيه. وفي ١٥ آب/أغسطس، قام جيش أراكان والجيش الوطني لتحرير تأنغ وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار بشن هجمات منسقة في خمسة مواقع في شان الشمالية أسفرت عن مقتل ١٤ شخصا، بينهم مدنيان. وأفادت تقارير عن وقوع اشتباكات بين تلك الجماعات وتاتماداو في الأيام التالية جرى خلالها إطلاق نيران المدفعية في مناطق مدنية. ونتيجة لذلك، وردت تقارير عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين وفرار ما يصل إلى ٥٠٠ ١ شخص من المدنيين.

٤٢ - وما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن مقتل مدنيين أو إصابتهم بجروح بسبب الألغام الأرضية في ولاية شان الشمالية. ويشمل ذلك مقتل فتى عمره ١٧ سنة من بلدة مانسي وهو يجمع الحطب في أيار/مايو. وهي أيضا لا تزال تتلقى تقارير عن تعرض النساء للقتل في المناطق التي جرى تسليحها. وفي ٤ تموز/يوليه، بينما كان كل من تاتماداو وجيش استقلال كاشين يمارس نشاطه في المنطقة، قُتلت امرأة مشردة من سكان كاشين، تدعى نانغ هتانغ، بوحشية في قرية نمات سونغ كاي ببلدة كوتكاي وظهرت على جسدها علامات تدل على أنها أصيبت في رأسها وفكها ورقبتها ويديها.

جيم - عملية السلام

٤٣ - تحدثت المقررة الخاصة، أثناء قيامها ببعثتها، مع أشخاص أعربوا عن شعورهم بالإحباط من حالة عملية السلام، وأشاروا إلى عدم سعي تاتماداو بصدق إلى بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة وعدم قيامها بتقديم أي تنازلات يمكن أن تقود إلى مفاوضات بناءة. ولم توقف تاتماداو هجماتها تماما على المنظمات العرقية المسلحة في الشمال، على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار الذي أصدرته من جانب واحد، والذي يستثني ولاية راخين، حيث تعهدت بأن ''تسحق'' جيش أراكان الموجود فيها. بالإضافة إلى ذلك، توضح الهجمات والاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ولاية شان أن عدم مساواة تاتماداو في المعاملة بين المنظمات المسلحة العرقية لن يؤدي إلى السلام وأنه سيكون من الصعب للغاية بناء الثقة مع استمرار النزاع المسلح هناك وفي راخين. وكما ذكرت المقررة الخاصة من قبل، ينبغي لعملية السلام أن تكون شاملة من حيث المشاركين والقضايا وأن تضمن إتاحة الفرصة للنساء والشباب والمجتمع المدني للمشاركة بشكل حقيقي.

دال - الأشخاص المشردون داخلياً

٤٤ - تعكف الحكومة على صياغة استراتيجية وطنية بشأن إغلاق مخيمات المشردين داخليا، وقد تشاورت مع الأمم المتحدة في القيام بذلك. وتلاحظ المقررة الخاصة أنه من الأساسي أن يأتي إغلاق أي مخيمات بعد الموافقة على الاستراتيجية النهائية وأن يشمل إجراء مشاورات عامة شفافة ليس فقط مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، ولكن أيضا مع المشردين داخليا والمجتمع المدني. ومع أن العديد من جوانب مشروع الاستراتيجية تبدو إيجابية، إلا أنه يجب على الحكومة كفالة تنفيذها بطريقة تستند إلى الحقوق. ويجب التعامل مع إغلاق المخيمات من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتشرد، ويجب أن تكون أي عملية للعودة أو إعادة التوطين طوعية وأن تكون إلى المكان الأصلي للمشردين داخلياً أو إلى مكان من اختيارهم، وليس إلى مكان غير آمن أو متضرر من النزاع الجاري.

٤٥ - ففي وسط ولاية راخين، لا يزال هناك ٠٠٠ ١٢٨ شخص من الروهينغيا والكامان محتجزين في المخيمات، حيث يعيشون في ظروف مزرية منذ عام ٢٠١٢. وتشعر المقررة الخاصة بالأسى من كون الأسر التي تعيش في المخيمات ولكن غير المسجلة لدى الحكومة، لا تتلقى مساعدات غذائية. وأعلنت الحكومة أن ثلاثة من أكبر المخيمات المخصصة للمشردين داخلياً قد ''أُغلقت''، وأن عدداً من المخيمات الأخرى ستغلق أيضًا. وحتى الآن، أُفيد بأن الإغلاق قد شمل بناء مساكن للمشردين داخلياً في المخيمات القائمة أو بمحاذاتها، دون رفع القيود المفروضة على التنقل، بحيث يظل المشردون داخلياً محتجزين فعليًا. وقدمت الحكومة ذلك كجزء من تنفيذها لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ولكن، بموجب تلك التوصيات، كان من المقرر إغلاق المخيمات بالتشاور مع المجتمعات المتأثرة وأن

يشمل عودتهم إلى مكانهم الأصلي أو إعادة توطينهم في مكان يختارونه. وأوصت اللجنة أيضا بأن تكفل الحكومة حرية تنقل جميع السكان في ولاية راخين. وبالتالي، لا يبدو للمقررة الخاصة أن إغلاق هذه المخيمات قد تم وفقاً لتوصيات اللجنة أو المعايير الدولية، أو أنه سيؤدي إلى تحسين حياة المشردين داخلياً. وتخشى المقررة الخاصة أن تؤدي العملية المتبعة، إذا ما استمرت على حالها، إلى عزل دائم لطائفتي الروهينغيا والكامان المشردتين داخليا في وسط ولاية راخين. وتلاحظ المقررة الخاصة أن الأشخاص المشردين داخلياً في ميبيون الذين شاركوا في عملية التحقق من الجنسية التجريبية في عام ٢٠١٤ ما زالوا محرومين من حرية التنقل.

٤٦ - ولا يزال هناك ٠٠٠ ٩٧ مشرد داخلي في ولاية كاشين و ٠٠٠ ١١ في شمال ولاية شان، يعيشون في ظروف صعبة في المخيمات منذ عام ٢٠١١. ولم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى حوالى ٠٠٠ ٤٠ شخص يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات العرقية المسلحة منذ عام ٢٠١٦، في حين أصبحت إمكانية الوصول تمثل تحديًا متزايدًا للمنظمات الإنسانية الوطنية، لا سيما في المناطق الريفية. وعليه، يجب رفع القيود فورا عن إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية.

٤٧ - وفي شمال ولاية شان، استطاعت أكثر من ٥٠ أسرة من مخيمين في ناخام جاو ومن مخيم واحد في موس العودة إلى ديارها في أيار/مايو ٢٠١٩. وفي ولاية كاشين، عاد السكان إلى ديارهم من مخيمات في ميتكينا ووينغماو وتشيبهوي وبهامو. ويساور المقررة الخاصة القلق من أنه على الرغم من أن عمليات العودة هذه كانت تلقائية، فقد حدثت نتيجة للضغط المتزايد على المشردين داخلياً لأن المساعدات الإنسانية لا تزال تواجه قيوداً متزايدة، وذلك على الرغم من الاحتياجات الأساسية المتبقية. وهي تدرك أن الأشخاص المشردين داخلياً يخشون على سلامتهم (بما في ذلك بسبب الألغام الأرضية والمواقع العسكرية الجديدة بالقرب من قراهم)، وما إذا كانوا سيحصلون على ما يكفي من الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش، وما إذا كانوا سيتمكنون من استعادة أراضيهم وممتلكاتهم. فمعظم الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم في كاشين لا يحملون وثائق ملكية لأرضهم، ولا يحملون بطاقات هوية شخصية، والكثير منهم لا يحملون شهادات ميلاد لأطفالهم.

هاء - الاتجار بالبشر

٤٨ - تعتبر ميانمار بلداً مصدراً لأعداد كبيرة من الرجال والنساء والأطفال الذين يجري الاتجار بهم إلى البلدان المجاورة وما وراءها، وكذلك داخلياً، لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وقد اعترضت السلطات في إندونيسيا وتايلند وماليزيا، في عام ٢٠١٩، عدة مجموعات من الروهينغيا المتاجَر بهم من ولاية راخين ومن بنغلاديش. كما فرض النزاع في شمال ولاية راخين وجنوب ولاية تشين على آلاف السكان من طوائف الأقليات العرقية الأخرى أوضاعاً غير آمنة أصبحوا فيها عرضة للمتاجرين في البشر.

٤٩ - وتشعر المقررة الخاصة بالأسى إزاء العدد الكبير، الذي يُزعم أنه آخذ بالازدياد، من النساء والفتيات من ولايتي كاشين وشان اللائي يتم الاتجار بهن إلى الصين بوصفهن ''عرائس''. فمعظمهن يتعرضن للخداع بسبب إغراء العمل، فيتم نقلهن إلى الصين بواسطة شبكة من المتاجرين بالبشر، ويتم ذلك بتخديرهن في بعض الأحيان، ثم ببيعهن لإحدى الأُسر. وتتعرض غالبيتهن للاحتجاز في غرفة حيث يتعرضن للاغتصاب بشكل متكرر، ويُجبرن على الإنجاب. ويتمكن البعض منهن من الهرب،

تاركات أطفالهن وراءهن. كما يتم الاتجار بالعديد من النساء والفتيات من كاشين وشان إلى تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا للعمل في تجارة الجنس، بعضهن لا يتجاوزن التاسعة من العمر.

٥٠ - وأكثر النساء والفتيات من ولايتي كاشين وشان عرضةً للوقوع ضحية للاتجار بالبشر هن من طوائف الأقليات العرقية التي تعرضت للتهميش بسبب سنوات النزاع المسلح والعسكرة. وتتعرض النساء والفتيات اللائي يعشن في مخيمات المشردين داخلياً بالقرب من الحدود للخطر بشكل خاص، حيث يتعذر عليهن كسب العيش ويعتمدن على المساعدة الإنسانية. ويؤدي تأثير الجيش والمنظمات العرقية المسلحة والميليشيات، وكذلك الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالموارد الطبيعية والمخدرات، إلى تهيئة الظروف المحفزة على ازدهار شبكات الاتجار الإجرامية.

٥١ - ويتعين على النساء ضحايا الاتجار العائدات إلى ولايتي كاشين وشان العيش على وقع الصدمات النفسية والمضاعفات الطبية وغياب الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية الكافية. وتؤدي الوصمة الاجتماعية إلى تفاقم هذه الآثار، وإلى عزل الضحايا عن مجتمعاتهن ومنعهن من الحصول على الدعم المتاح على قلته. وبسبب انعدام الثقة عموماً بالشرطة، وانخفاض عدد التحقيقات وانتشار الفساد، فإن معظم الضحايا لا يلتمسن الإنصاف من العدالة أو يحصلن عليه.

٥٢ - وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى تنفيذ التشريعات والاتفاقات الثنائية والإقليمية القائمة لمكافحة الاتجار على الفور. ويجب إخضاع الشرطة المحلية وشرطة الحدود والوحدات المتخصصة لتدريب شامل في مجال التعرف على الاتجار ومكافحته. ويجب على وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين أن تكفل تلقي إدارة الرعاية الاجتماعية الموارد اللازمة لتوسيع خدماتها من أجل تلبية الاحتياجات الشاملة لضحايا الاتجار بالبشر، مع إيلاء اهتمام للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات. وينبغي للحكومة والمنظمات العرقية المسلحة والجهات المانحة الدولية أن تيسر التثقيف والتوعية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في معسكرات المشردين والمجتمعات المحلية، وأن تقدم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الوقاية وتعافي الضحايا وإعادة تأهيلهم، إضافة إلى إمكانية اللجوء إلى العدالة.

واو - اللاجئون في البلدان المجاورة

٥٣ - يعيش قرابة ١٢١ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار في مخيمات على الحدود بين تايلند وميانمار. وتعمل هاتان الحكومتان على تيسير برنامج للإعادة إلى الوطن منذ عام ٢٠١٦، جنبا إلى جنب مع الوكالات الإنسانية. وفي شباط/فبراير، عادت مجموعة ثالثة تتألف من حوالى ٥٠٠ لاجئ إلى ميانمار. وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأن العائدين واجهوا صعوبات في مواقع إعادة التوطين، بالنظر إلى عدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية، إلى جانب الشواغل المتعلقة بسبل العيش وتأمين حيازة الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف كبيرة بشأن قرب قاعدة تابعة لتاتماداو ووجود ذخائر غير منفجرة على الأراضي الزراعية التي خُصصت لسبل العيش في مي لا ماي لير مو. وهناك حاجة إلى توعية العائدين بمخاطر الألغام. وفي تموز/يوليه، عادت مجموعة رابعة تضم أكثر من ٣٠٠ لاجئ إلى ميانمار.

٥٤ - وفي بنغلاديش، يعيش ٩١٢ ٨٥٢ لاجئاً من الروهينغيا في كوكس بازار، بينما يستمر توافد اللاجئين، إذ وصل منهم ١ ٠٨٩ في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٩. وأعربت المقررة الخاصة عن انزعاجها إزاء قرار حكومتي بنغلاديش وميانمار في آب/أغسطس بإعادة ٣ ٤٥٠ لاجئًا إلى وطنهم، بعد أن تحققت ميانمار من أنهم من سكان ولاية راخين من ضمن قائمة تضم ٢٢ ٠٠٠ شخص.

وما زالت ترى أن ميانمار فشلت بالكامل، حتى الآن، في تفكيك نظام الاضطهاد الذي لا يزال الروهينغيا في راخين يرزحون تحته. وفي ظل استمرار هذه الحالة، فإنه ليس آمناً أو مستداماً بالنسبة للاجئين أن يعودوا إلى ديارهم. وتلاحظ المقررة الخاصة أن عملية تعداد الأسر ما زالت متواصلة في قرى الروهينغيا في شمال راخين، ويساورها القلق من أن تكون تلك محاولة لمحو الروهينغيا من السجلات الإدارية وجعل عودتهم أقل احتمالاً. وتواصل حكومة ميانمار فرض إصدار بطاقة تحقق وطنية لأي لاجئ عاد للوطن، وهي بطاقات لا تعتبر حلاً حقيقياً لحصول الروهينغيا على الجنسية، ويجب ألا تصدر إلزاميًا. وتحتاج ميانمار إلى نظام جديد للجنسية لا يمنح الجنسية على أساس العرق ولا ينشئ تسلسلاً هرميًا من الطبقات المجتمعية، ويتوافق مع التزاماتها الدولية ومع حقوق الإنسان.

٥٥ - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء المعلومات الواردة في الآونة الأخيرة التي تفيد بأن بطاقات التحقق الوطنية ستصدر بعد جمع بيانات بيومترية للعائدين. وتفتقر ميانمار إلى إطار قانوني لجمع البيانات واستخدامها وتخزينها، مما يعني أنه لا ضمانات متبعة لحماية الحق في الخصوصية. وأشارت إلى أنها تشعر بالقلق الشديد إزاء إمكانية استخدام البيانات البيومترية التي جُمعت لوضع مزيد من الضوابط على الروهينغيا الذين يعودون إلى ميانمار.

٥٦ - ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بقلق بالغ إزاء عمليات الترحيل إلى ميانمار التي قامت بها حكومة الهند، حيث أُجبر ١٣٥ شخصا من الراخين بشكل عنيف على العودة إلى ميانمار من ولاية آسام في تموز/يوليه. وهي تطلب إلى الهند أن تحترم حقوق مواطني ميانمار الموجودين في الهند وأن تتوقف عن القيام بالمزيد من عمليات الترحيل.

٥٧ - والتقت المقررة الخاصة، أثناء وجودها في ماليزيا، بلاجئين من مختلف الأعراق والمناطق في ميانمار، بعضهم موجود هناك منذ سنوات عديدة بينما وصل آخرون في الآونة الأخيرة. وقد أخبروها عن رغبتهم في الحصول على التعليم وفرص العمل والرعاية الصحية في ماليزيا. وتسعى حكومة ماليزيا إلى توفير التعليم للاجئين الروهينغيا، وتدعوها المقررةُ الخاصة إلى مواصلة هذه الجهود وكفالة حصول جميع اللاجئين على التعليم.

٥٨ - وشعرت المقررة الخاصة بالأسى إزاء قيام حكومة سنغافورة بترحيل ستة رجال من الراخين في تموز/يوليه، ادعت أنهم من يدعمون الإرهاب. وقد أُبلغت بأن هؤلاء الرجال قد اعتقلوا واحتُجزوا لدى وصولهم إلى يانغون، ثم وُضعوا قيد الحبس الانفرادي لمدة شهر تقريبًا قبل أن تتمكن أسرهم من رؤيتهم. وأفيد بأنه قد وُجّهت إليهم تهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب، إلى جانب شخصين آخرين، بينما لا يزال رجل تاسع من دون تهمة في الحبس الانفرادي. وتشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ إزاء الحالة التي يواجهها باقي الراخين في سنغافورة، وهي تهيب بسنغافورة أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي بعدم إعادة الأشخاص إلى مكان قد يتعرضون فيه للتعذيب.

سابعا - المساءلة والتعامل مع الماضي

٥٩ - لا تزال المقررة الخاصة على اعتقادها الراسخ بأن المساءلة وحدها هي التي ستنهي في نهاية المطاف الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي لا تزال تحدث في جميع أنحاء ميانمار. ولهذا السبب، فإنها تواصل مناشدتها مجلس الأمن من أجل إحالة ملف ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حال تعذَّر ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم

الدولية المزعومين وفقًا للقانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي استخدام جميع الوسائل المتاحة له لتحقيق المساءلة في ميانمار. ويشمل ذلك فرض فرادى الدول الأعضاء والمجلس جزاءات مالية محددة الأهداف على الشركات المملوكة لتاتماداو وفروعها وعلى القادة الستة الكبار في تاتماداو وأفراد أسرهم الذين حددتهم البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار باعتبارهم أكبر المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي تحدث منذ عام ٢٠١١. وهي تحث أيضاً الدول الأعضاء على فرض جزاءات محددة الأهداف على الأشخاص المرتبطين بهؤلاء الأفراد في الحالات التي قد يتصرفون فيها كأصحاب أعمال بديلين أو كوكلاء لهم لتفادي الجزاءات.

٦٠ - ولا يزال عمل لجنة التحقيق المستقلة متواصلاً، وقد مُددت ولايتها حتى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وهذا أسلوب آخر من أساليب التأخير التي تنهجها الحكومة، نظرًا لأنها غير قادرة وغير راغبة في تحقيق المساءلة. وقد أعلنت اللجنة في أيار/مايو أنها أجرت تدريبات في مجال إجراء التحقيق وزارت بنغلاديش في آب/أغسطس. ويساور المقررة الخاصة قلق شديد بشأن تعامُل اللجنة مع الضحايا والشهود هناك، وما إذا كانت لديها القدرة على حمايتهم من الأعمال الانتقامية. كما أعلن الجيش أنه يجري تحقيقًا من أجل ''التدقيق في كلٍ من الحوادث والتثبت منها'' التي وقعت في ولاية راخين والرد على ادعاءات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وسيتم ذلك عن طريق ''محكمة تحقيق'' مؤلفة من ثلاثة ضباط عسكريين أُعلن عنها في آذار/مارس. وليس من الواضح ما هي وظيفة هذه الهيئة وكيف سيضطلع الضباط بمهام التحقيق والقضاء على حد سواء، وعلى نحو يتوافق مع القانون الدولي.

٦١ - ومع أن المقررة الخاصة تؤيد التقدم المحرز في مجال المساءلة الدولية، فإنه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي فعل الكثير لتحقيق العدالة للضحايا. وفي تموز/يوليه، أنهت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية مطالعتها التمهيدية وطلبت الإذن من الدائرة التمهيدية لبدء التحقيق في الحالة في بنغلاديش/ميانمار اعتباراً من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ودفعت المدعية العامة بأنها تعتقد، على أساس معقول، أن جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الترحيل وجملة من الأعمال اللاإنسانية من بينها انتهاكات الحق في العودة والاضطهاد، قد ارتكبت من جانب تاتماداو وشرطة حرس الحدود وقوات شرطة ميانمار، مع مشاركة من المدنيين بشكلٍ أو بآخر.

٦٢ - ولم تبدأ آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عملها بعد على الرغم من اتخاذ قرار إنشائها قبل عام تقريبا. وتشعر المقررة الخاصة بخيبة الأمل لأن هذا هو الحال، وتكرر دعوتها إلى أن تصبح الآلية جاهزة للعمل في أقرب وقت ممكن، بفضل قيام مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالتعجيل في عمليات التوظيف والإجراءات الإدارية. وتحث المقررة الخاصة الدول الأعضاء على النظر في رفع دعاوى بموجب الولاية القضائية العالمية، بمجرد أن تشرع الآلية في جمع المعلومات وإعداد ملفات القضايا للمحاكمة. وتكرر التأكيد أيضاً على أنه ينبغي للضحايا الذين يتعاملون مع الآلية أن يحظوا بانتصاف مؤقت عاجل لتزويدهم بالدعم في سعيهم لتحقيق العدالة، من خلال توفير الوصول إلى سبل العيش والصحة والرعاية من الصدمات النفسية والرعاية النفسية الاجتماعية والتعليم والمساعدة القانونية.

٦٣ - وينبغي أيضا وضع عمليات وآليات تحويلية أخرى من أجل خدمة العدالة على نحو كامل، بما في ذلك لبلوغ المصالحة وتحقيق المساواة وإحقاق الحقوق في ميانمار. وينبغي أن يحدث ذلك بمساعدة دولية من خلال إجراء دراسة شاملة للأسباب الجذرية للنزاعات والانتهاكات والتجاوزات التي مست كامل أطياف الحقوق والتي وقعت على مدى عقود عديدة. وينبغي لأي عملية أو آلية من هذا النوع أن تكون كليةً ومملوكة

محليا وملائمة للسياق ومركزة على الضحايا ومراعية للمنظور الجنساني ومناسبة لسياق ميانمار. وينبغي وضعها بالتعاون مع المجتمعات المتضررة، وأن تقر بأن الأفراد والمجتمعات المحلية قد واجهوا تأثيرات متفاوتة وأن لديهم احتياجات مختلفة ستتغير بمرور الوقت. وسيكون من الضروري لأي تدابير أن تتعامل مع الضرر الذي يتعرض له الضحايا من الأفراد وتمكينهم من الحصول على جبر، بما في ذلك عن طريق إعادة التأهيل وإعادة الحق إلى نصابه (بما في ذلك اقتصاديًا عن طريق إعادة الأراضي والممتلكات، ولكن أيضًا باستعادة الحرية والحقوق والجنسية وصفة المواطنة والجنسية) والتعويض. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لتلك التدابير جبر الأضرار التي لحقت بالمجتمع، بما في ذلك عن طريق الاعتراف والاعتذار علناً، وتقصي الحقائق، وإحياء الذكرى، وفرض الجزاءات القضائية والإدارية، والقيام بالإصلاحات المؤسسية، من أجل كفالة عدم التكرار. وسيكون إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك وضع الجيش تحت السيطرة المدنية، جزءًا لا يتجزأ من تلك التدابير.

ثامنا – الخلاصة والتوصيات

٦٤ – إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار آخذة في التدهور في العديد من المجالات، ولا سيما في سياق الانتقال إلى الديمقراطية، والنزاع المسلح، وعملية السلام، وعدد من قطاعات الأعمال والصناعات. ولم تكن الحاجة يوماً أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن لإيقاف هذا التراجع على الفور وليساعد المجتمع الدولي ميانمار في الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق إصلاح حقيقي، بما في ذلك عن طريق إنهاء سيطرة الجيش على العديد من المجالات والمؤسسات. وفي إطار التحقيق الموجز والمستقل بشأن دور الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٩، خلص غيرت روزنتال إلى فشل منظومي وهيكلي للأمم المتحدة. واستنتج أن العضوية الجماعية للأمم المتحدة تتحمل جزءا من المسؤولية عن هذا الفشل. وفي ضوء ذلك، تحث المقررة الخاصة جميع الدول الأعضاء على تدارك هذا الفشل، وذلك بالعمل مع ميانمار الآن وفي المستقبل على أساس قائم على المبادئ من أجل مساعدتها في التحول إلى مجتمع اتحادي ديمقراطي وتعددي حقيقي يحكمه المدنيون ويكفل احترام حقوق الإنسان للجميع. وتعتقد أيضاً أن من الضروري إجراء استعراض أكثر شمولاً واستقلالاً في أعقاب هذا الاستعراض الموجز.

٦٥ – وتلاحظ المقررة الخاصة أن جميع توصياتها السابقة التي وجهتها إلى حكومة ميانمار لم تنفَّذ بعد. وهي تؤكدها مجدداً هنا وتقدم توصيات إضافية مبينة أدناه.

٦٦ – وفيما يتعلق بالتنمية والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) كفالة إنجاز جميع مشاريع الطاقة الكهرمائية في ظل الامتثال التام للقوانين ذات الصلة وإجراءات تقييم الأثر البيئي، والتمسك بواجب حماية حقوق الإنسان؛

(ب) الامتناع عن الدخول في معاهدات استثمار تتعارض مع المعاهدات والالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) وقف تنفيذ قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر وسَن القانون الجديد لحيازة الأراضي، واعتماد قانون وطني شامل للأراضي تمشياً مع السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بالتشاور مع المجتمع المدني؛

(د) النظر في إعلان حالة طوارئ بيئية في هباكنت وتعليق التنقيب عن اليشب إلى أجل غير مسمى؛ والتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني وتحسين ومواءمة الإطار القانوني للحماية البيئية على أساس تلك المشاورات؛ وتخصيص ما يكفي من الموارد للمقاطعات المكلفة بإنفاذ القواعد التنظيمية؛

(هـ) إنهاء العمل بأمر تعليق خدمات الإنترنت المتنقلة في ولايتي راخين وتشين وتعديل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالقطع التعسفي للاتصال بالإنترنت، من أجل كفالة الامتثال للقانون الدولي؛

(و) كفالة الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت؛ واتخاذ تدابير شاملة ضد التحريض الإلكتروني على الكراهية والتمييز والعنف، تمشياً مع خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف؛ والنظر، بالتشاور مع المجتمع المدني، في سن قوانين لمناهضة التمييز وتحقيق المساواة.

٦٧ - وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والعدالة وسيادة القانون، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) التصديق على جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان؛

(ب) كفالة حماية حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛ والكف عن استخدام القوانين كأدوات لقمع المنشقين والمدافعين عن الأراضي والبيئة وحقوق الإنسان وأفراد الأقليات الذين يمارسون حقوقهم المشروعة؛ والإفراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين وجبر ما لحق بهم من ضرر نفسي وجسدي؛

(ج) إجراء إصلاح تشريعي شامل وواسع النطاق، وإعطاء الأولوية لتعديل أو إلغاء القوانين المثيرة للجدل التي أشارت إليها المقررة الخاصة مرات عديدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قانون العقوبات، وقانون الأسرار الرسمية، وقانون التجمع غير القانوني، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون حماية الخصوصية وأمن المواطنين، وقانون مكافحة الإرهاب؛

(د) ضمان الحق في حرية الدين للجميع واتخاذ خطوات عاجلة نحو إعمال جميع الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع على أساس عدم التمييز لأسباب دينية أو عرقية أو غيرها؛

(هـ) إشراك جميع الجهات الفاعلة في قطاع العدل من أجل إجراء إصلاحات مجدية تهدف إلى تحسين استقلالية السلطة القضائية وكفالة الحق في المحاكمة العادلة للجميع؛

(و) تحسين الأوضاع في السجون وإجراء تحقيق مستقل ومحايد في حالات الوفاة التي وقعت أثناء أعمال شغبٍ في سجن شويبو في أيار/مايو؛

(ز) اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتصل بتعديل الدستور بحيث يتمشى تماماً مع المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق مكافحة الإفلات الهيكلي من العقاب، ووضع ضمانات تكفل عدم وقوع انتهاكات جماعية جسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل؛

(ح) سن قانون الحق في الوصول إلى المعلومات من أجل تيسير الوصول السهل والفوري والفعال والعملي إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة والتي تخدم المصلحة العامة؛

(ط) تعديل القانون الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ي) فتح مكتب قائم بذاته تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦٨ - وفيما يتعلق بالنزاع المسلح والعنف وعملية السلام، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار والجماعات الإثنية المسلحة بما يلي:

(أ) وقف الأعمال القتالية فوراً، والامتثال، في الوقت الذي تستمر فيه هذه الأعمال القتالية، للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والاحتراز، وقانون حقوق الإنسان؛

(ب) الكف عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بما في ذلك أعمال القتل وإيقاع الإصابات المحددة الأهداف والعشوائية، والاغتصاب، والحرق المتعمد، والتشريد القسري، والعمل القسري، والإضرار بالأهداف المدنية؛

(ج) التوقف فوراً عن زرع الألغام الأرضية؛ والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ والتخلص من الألغام والذخائر غير المنفجرة، ووضع علامات على المناطق الملغومة وتسييجها، والاضطلاع بأنشطة منتظمة للتوعية بمخاطر الألغام؛

(د) الإفراج فوراً عن جميع الأطفال دون سن الـ ١٨ الذين جُندوا في صفوف المقاتلين؛ والامتناع عن تجنيد الأطفال واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجنيد القصّر ومعاملة أي ارتباط للأطفال بالجماعات المسلحة على أنه قائم على الإكراه؛ والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وإتمام الانضمام إلى خطة العمل المشتركة والالتزام بجميع عناصرها؛

(هـ) فتح تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة في جميع ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان معاقبة الجناة؛

(و) القيام فوراً برفع القيود المفروضة على وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المحتاجين، وكذلك وسائط الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان، في المناطق المتضررة من النزاعات والعنف؛

(ز) الرفع الفوري للقيود المفروضة على التنقل والتجول في ولاية راخين؛

(ح) الوقف الفوري للعنف والترهيب والتحرش والتمييز ضد طائفة الروهينغيا في ولاية راخين؛

(ط) الكف عن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك الاحتجاز في عزلة تامة، للأشخاص المشتبه في ارتباطهم بجماعات مسلحة وكفالة احترام حقهم في محاكمة عادلة، والكف عن التعذيب أو إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز، وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز؛

(ي) اتخاذ تدابير فعلية لبناء الثقة في عملية السلام؛ وكفالة إجراء عملية السلام بطريقة شاملة، وكفالة منح فرصة المشاركة المجدية للنساء والشباب والمجتمع المدني؛ وإدراج مسائل حقوق الإنسان في مفاوضات عملية السلام؛

(ك) تعزيز تنفيذ قوانين واتفاقات مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ و "مذكرة التفاهم بين حكومة اتحاد ميانمار وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص" لعام ٢٠٠٩؛ والمبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار؛ واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦٩ - وفيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخلياً، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) كفالة أن يعالج أي إغلاق لمخيمات المشردين داخلياً الأسبابَ الجذرية للتشرد وأن تكون أي عودة أو إعادة توطين طوعيةً وآمنةً وكريمةً وتحترم حقوق المشردين داخلياً، وكفالة ألا ينشأ عن أي إغلاق مزيد من التفرقة بين طائفتي الروهينغيا وكامان في ولاية راخين؛

(ب) التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين؛

(ج) تهيئة ظروف العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى البلد لجميع لاجئي ميانمار وضمان تمتع اللاجئين العائدين بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الجنسية، والعودة إلى مناطقهم الأصلية والحق في التعويض عن حرق ممتلكاتهم والإضرار بها ونهبها، وكذلك توفير الوصول المناسب إلى سبل كسب العيش والتعليم والرعاية الصحية؛

(د) إنهاء العمل بإجراءات بطاقات التحقق الوطنية؛ وإصلاح نظام الجنسية ليتفق مع التزامات ميانمار الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ وإعادة الجنسية إلى أفراد الروهينغيا والأقليات الأخرى الذين حرموا من الجنسية أو الذين يواجهون عقبات تعسفية تحول دون الاعتراف بجنسيتهم.

٧٠ - وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) إحالة الحالة في ميانمار فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو، في حال تعذر ذلك، النظر في إنشاء محكمة دولية من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية المزعومة وفقاً للقانون الدولي؛

(ب) تفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار بأسرع ما يمكن وتوفير الجبر المؤقت العاجل للضحايا الذين يتواصلون مع الآلية، بما في ذلك الحماية، وإتاحة سبل العيش والتعليم والخدمات الصحية والرعاية النفسية الاجتماعية، ورعاية المصابين بالصدمات، وتوفير المساعدة القانونية؛

(ج) فرض جزاءات مالية محددة الأهداف على الشركات المملوكة لقوات تاتماداو وشركاتها الفرعية وستة من كبار قادة تاتماداو وأفراد أسرهم وشركائهم بعد أن حددتهم البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار باعتبارهم من يتحملون أكبر مسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة التي تحدث منذ عام ٢٠١١؛

(د) وبالإضافة إلى تدابير المساءلة الجنائية، العمل مع المجتمع المدني على وضع عمليات تفضي إلى التحول وفقاً لركائز العدالة والحقيقة والتعويضات وضمانات عدم التكرار من أجل جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا والمجتمع ومساعدة ميانمار في تحقيق العدالة والمصالحة والمساواة والحقوق للجميع؛

(هـ) إجراء استعراض مستقل وشفاف وشامل للتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وكفالة إطلاع العموم على أي تقرير نهائي وتوصيات، وكفالة أن يشمل الاستعراض الإجراءات المتخذة في الفترة السابقة لهجومي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ المبلَّغ عنهما في ولاية راخين وبعد تلك الفترة فيما يتصل باضطلاع الأمم المتحدة بمهام المساعدة الإنسانية والحماية وفي إطار مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"، وتقييما لما إذا كان في وسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منع ما حصل أو إدارة الوضع بطريقة مختلفة، وتقديم توصيات بشأن المساءلة، عند الاقتضاء؛

(و) حماية اللاجئين من ميانمار الموجودين داخل أراضيها والتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية؛ وتيسير وصول اللاجئين إلى سبل العيش والتعليم والرعاية الصحية؛ وكفالة مشاركة اللاجئين مشاركةً كاملة في مناقشات الإعادة إلى الوطن وأن تكون أي إعادة إلى الوطن طوعيةً وآمنة وكريمة ومستدامة ووفقاً للقانون الدولي؛

(ز) وتوصي بأن تقوم شركات الإنترنت بما يلي:

'١' اعتماد سياسات لتنظيم المحتوى على أساس مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وتنفيذها على نحو متسق وشفاف بالتشاور مع المجتمع المدني؛

'٢' كفالة تخصيص ما يكفي من الموارد من أجل تحديث المحتوى بهدف الوفاء بمسؤولية الأعمال التجارية في مجال احترام حقوق الإنسان، تمشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛

'٣' ضمان بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان قبل إشراك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميانمار وطيلة هذه العملية، تمشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ح) وتوصي بأن تقوم المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية والمستثمرين من القطاع الخاص بما يلي: إجراء استعراض شامل لآثار النزاع وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تمشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، قبل تنفيذ المشاريع في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما في ولايتي راخين وتشين، وتعليق المشاريع والاستثمار استنادا إلى توخي الحرص في بذل العناية الواجبة، عند الاقتضاء؛

(ط) وتوصي بأن تقوم حكومات موطن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في ميانمار بما يلي: اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار من جانب مؤسسات الأعمال المقيمة في إقليمها و/أو الخاضعة لولايتها القضائية.